الاقتصاد الأخضر كآلية لضمان الأمن البيئي.

Green economy as a mechanism to ensure environmental security

محمد أمين بلحشعي

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية – جامعة الجزائر (3)*

belkhachai.mohamdamine@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/24 ؛ تاريخ القبول: 2021/05/17

مستخلص:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إبراز الإمكانيات والقطاعات الإنتاجية التي تزخر بها الجزائر من أجل ضمان الأمن البيئي المتمثلة في: الطاقات المتجددة، الفلاحة والصيد البحري وإعادة تدوير النفايات، حيث تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تنويع اقتصادها الوطني، وفي ذات الوقت تسعى لضمان أمنها البيئي وتحقيق التنمية المستدامة من أجل ضمان الأمن الإنساني، وبالتالي فإنها تجد نفسها اليوم مجبرة على الاستثمار في الاقتصاد الأخضر أو ما يعرف بالمشاريع الصديقة للبيئة والتي من شأنها أن تحقق الأمن البيئي وتنوع الاقتصاد الوطني ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة وقد تم التوصل إلى أبرز النتائج المتمثلة في أن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر لا يضمن الأمن البيئي فقط وإنما يضمن أيضا الأمن الغذائي، المائي، الصحي الاقتصادي و المجتمعي والتي تعتبر الأبعاد الرئيسية للأمن الإنساني بصفة عامة ، كما أنّ للجزائر إمكانيات كبيرة تسمح لها بالنجاح في الاستثمار في الاقتصاد الأخضر وبالتالي ضمان الأمن البيئي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر ؛ الأمن البيئي ؛ القطاعات الإنتاجية ؛ الجزائر ؛ الاستثمار؛.

تصنيف JEL: Q1؛ Q2

Abstract:

The main aim of this study is to highlight the potentials and productive sectors that Algeria abounds in order to ensure environmental security, which is represented in renewable energies, agriculture, marine fishing and waste recycling. As Algeria is seeking, like other countries, to diversify its national economy, and seeks to guarantee its environmental security and achieve sustainable development in order to guarantee human security, so

* المؤلف المراسل.

here Algeria is forced to invest in a green economy or what is called environment-friendly projects which would provide environmental security and diversify the national economy. We have used the descriptive approach in this study and the following main results have been achieved;Investing in a green economy not only guarantees environmental security, but also food, water, health, economic and social security, which are the main dimensions of human security. Also Algeria has great potential which enables it to successfully invest in a green economy and thus ensure environmental security.

Keywords: Green Economy**.;** Green Economy**;** Productive Sectors**.** Algeria.

Jel Classification Codes : Q1 ؛ **Q2**

مقدمة:

الجزائر كغيرها من الدول تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة ، كما تسعى أيضا إلى تنويع الاقتصاد الوطني و الخروج من التبعية للمحروقات، و هذه الأخيرة تبقى تحت تقلبات الأسعار في السوق الدولية، و هذا ما ينعكس سلبا على السياسة المالية في الجزائر و التي من أبرزها العجز في الموازنة العامة و تجميد بعض المشاريع الاستثمارية، و يكبح إرادة الدولة في القضاء على الفقر و البطالة، و بالتالي تحدث أزمات اقتصادية، اجتماعية و سياسية.

كما أن حماية البيئة في الجزائر هو تحدي لضمان إحدى مرتكزات الأمن الإنساني في الجزائر من خلال حماية الإنسان من الأضرار البيئية و الحفاظ على الموارد البيئية، فالجزائر بقيت متأخرة في الترتيب الدولي لمؤشرات الأداء البيئي و التي تتمثل في نوعية الهواء، المياه، الصرف الصحي، المعادن الثقيلة، التنوع البيولوجي، المحميات الطبيعية، الغابات، الصيد البحري، المناخ، الطاقة، الموارد المائية و الزراعة، حيث احتلت المرتبة **92** من أصل **178** بلد سنة **2014**، و احتلت المرتبة **83** من أصل **180** بلد سنة **201** ، و قد احتلت المرتبة 58 سنة 2018.

فالجزائر أمام تحدي كبير فهي تسعى إلى تنويع الاقتصاد الوطني و تحسين الرفاهية الاجتماعية، و في نفس الوقت تسعى إلى المحافظة على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة من أجل ضمان الأمن الإنساني ككل.

إشكالية الدراسة:

إن تحقيق هذا التوافق لا يتم إلا من خلال الاستثمار في الاقتصاد الأخضر و هذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

- ✓ **كيف يساهم الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأخضر في تحقيق و ضمان الأمن البيئي في الجزائر؟**

و يتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم الاقتصاد الأخضر و الأمن البيئي؟
2. ما هي القطاعات التي يرتكز عليها الاقتصاد الأخضر لضمان الأمن البيئي في الجزائر؟
3. كيف يمكن الاستفادة من الخبرة الدولية من خلال بعض التجارب الناجحة عالميا؟

فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤل الرئيسي و بناءا على أسئلة الدراسة الفرعية نحاول تقديم الفرضيات التالية:

1. ضمان الأمن البيئي مرتبط بالاستثمار الناجح لمشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر.
2. يتحقق الأمن البيئي في الجزائر من خلال الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة و التي تتمثل في الطاقات المتجددة، الفلاحة و الصيد البحري و إعادة رسكلة النفايات.

هندسة الدراسة:

بناءا على إشكالية الدراسة و تساؤلاتها الفرعية و على ضوء الفرضيات المقترحة نحاول تقسم الدراسة الى:

المحور الأول: الإطار العام لمتغيرات الدراسة (الاقتصاد الأخضر ، الأمن البيئي).

المحور الثاني: قطاعات الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

المحور الثالث: بعض النماذج الدولية الناجحة في مجال الاقتصاد الاخضر.

1. الإطار العام لمتغيرات الدراسة (الاقتصاد الأخضر، الأمن البيئي).

1.1 الاقتصاد الاخضر:

مفهوم الاقتصاد الأخضر و جذوره التاريخية.

الاقتصاد الأخضر هو مصطلح جديد ابتدعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2008 و تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في يناير 2009 عندما أصدرت قراراها بعقد الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) بالبرازيل ، و قد وصف على أنه أخضر لأنه يراعي البيئة و يحد من استنزاف مواردها و هو مناقض للاقتصاد الأسود الذي يقوم على استخدام الطاقة الأحفورية. (الجوزي و بوزيدة ، 2018، صفحة 313)

و قد ظهرت مفاهيم أخرى جديدة تستخدم مع مصطلح الاقتصاد الأخضر و التي تتمثل في:

أ– النمو الأخضر: و الذي تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على أنه النمو الذي يحفظ الثروات الطبيعية اللازمة لاستمرار تأمين الموارد و الخدمات البيئية الضرورية لرفاه الإنسان.

ب– تخضير الاقتصاد: و هو الاقتصاد الذي لا يضيف أعباء جيدة على البيئة أو يزيد من تلوثها و تدهورها. (كافي و هماش ، 2017، صفحة 450)

و يعرف على انه الاقتصاد الذي يهدف إلى وضع حد للمخاطر البيئية و حماية الندرة الايكولوجية بغرض حماية حياة البشر و تحسين أنماط معيشتهم. (United Nations, 2014, p. 3)

كما قد مر الاقتصاد الأخضر عبر عدة مراحل تاريخية إلى أن استقر على المصطلح المسمى به و تتمثل هذه المرحل في:

- ✓ لجنة بورتلاند **1982**: تم إنشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة و التنمية و التي تتولى دراسة العلاقة بين البيئة و التنمية و قد أكدت في تقريرها المعروف " مستقبلنا المشترك " باستحالة الفصل بين التنمية و البيئة.
- ✓ قمة الأرض بريو ديجانيرو **1992**: و فيها تم الإقرار بضرورة تعاون الدول على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي متفتح حيث تمت برمجة الأنشطة المتعلقة بالبيئة و التنمية.
- ✓ مؤتمر كيوتو **1997**: كان هدفه الأساسي التأكيد على ضرورة العمل على الحد من الانبعاثات الحرارية (الجوزي و بوزيدة ، 2018، صفحة 314).
- ✓ الأزمة المالية 2007 م: و التي أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية مما انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية، و نتج عنها أيضا ديون متزايدة على الحكومات و ضغوط على الصناديق السيادية و انخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.
- ✓ الأزمة الغذائية 2008 /2009: و سببها ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج.
- ✓ أزمة المناخ: برزت أزمة المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ و التكيف و التخفيف من أثارها. (سلامي و مسغوني، 2011، الصفحات 184–185)

أسباب و دو افع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

تتمثل أهم دوافع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في:

- ✓ الدمار الذي لحق بالبيئة نتيجة لبرامج التنمية في العقود الفارطة و المبنية على إهمال البيئة ، حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة و البيئة و التنمية المستدامة من جهة أخرى (قحام و شرقرق، 2016، صفحة 439)، و ذلك باعتماد سياسات فعالة للحفاظ على البيئة و الحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الحياة و الصحة و بالتالي تهديد الأمن الإنساني ككل، و على رأسها انبعاث غازات الاحتباس الحراري. (Karen , 2008, p. 1)
- ✓ تحدي النمو الديمغرافي لمشكلة الانفجار السكاني ، حيث يتوقع الخبراء بارتفاع عدد السكان إلى 9.4 مليار نسمة بحلول 2050 م و بالتالي سيخلق مشكلة التكافؤ بين نمو السكان من جهة و نمو الموارد المحدود من جهة أخرى. (برحمون، 2016، صفحة 293)
- ✓ ضعف مستوى الاقتصاد الكلي و غالبا ما يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة.
- ✓ الاستخدام الغير رشيد للموارد الطبيعية و الطاقة و خصوصا الأحفورية.
- ✓ التوسع العمراني العشوائي مع تردي ظروف السكان.
- ✓ وجود مشكلات زراعية و بيئية تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، الأمن المائي و انتشار ظاهرة التصحر و الجفاف. (سمر ، 2019، صفحة 254)

متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

أول ما يجب التنويه به هو أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس حدثا فوريا يمكن أن يحدث بقرار من السلطات العليا أو يتم بين عشية و ضحاها ، فهو عملية طويلة و شاقة توجهها نظرة سياسية من الأعلى إلى القاعدة ، و بمشاركة الشعب من القاعدة إلى القمة، و بالتالي يعتمد هذا التحول على مبدأ الانتقال التدريجي بطرق تتماشى مع الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية لكل بلد عن طريق اعتماد السياسات الملائمة (برحمون، 2016، الصفحات 295–296)، و تتمثل متطلبات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في:

- ✓ تكييف المنظومة القانونية من خلال وضع إطار تشريعي و تنفيذي سليم.
- ✓ تحكم المؤسسات في التكنولوجيا و امتلاكها للكفاءات اللازمة.
- ✓ الأخذ بالبعد الاجتماعي من خلال امتلاك نظرة شاملة عن العمل من أجل إحداث مناصب ذات نوعية (شروط العمل، تطوير المسار الوظيفي، مستوى الأجور...الخ).

- ✓ وضع آليات تعمل على تكييف الشعب مع التغيير. (تقرارت، مرداسي ، و بوطبة ، 2018، الصفحات - 568–589)
- ✓ تنمية المناطق الريفية عن طريق الاهتمام بالزراعة و المحافظة على الغابات و استخدامها كموارد هامة للدولة.
- ✓ الاهتمام بالموارد المائية و معالجة المياه الغير نظيفة و ترشيد الاستهلاك.
- ✓ وصغ خطة للعمل على تطوير الكربون و استخدام التكنولوجيا ذات الكفاءة المرتفعة.
- ✓ مشاركة القطاع العام و الخاص. (مختار ، 2017، الصفحات 569–570)

فوائد الاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

للاستثمار الأخضر عدة مزايا تتمثل في:

القضاء على الفقر و توفير مناصب شغل و لنا أمثلة من النماذج الدولية الناجحة: الاتحاد الأوروبي 8.2 مليون وظيفة، اليابان 1.4 مليون وظيفة، بريطانيا مليون وظيفة، الولايات المتحدة 3.1 مليون وظيفة، الصين 4 ملاين وظيفة، البرازيل 2.9 مليون وظيفة. (تابثي و بركنو، 2014، صفحة 92)

- ✓ جذب الاستثمار و خلق التنافسية الاقتصادية.
- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي و جودة الحياة.
- ✓ مواجهة التحديات البيئية و ترشيد إدارة الموارد. (نصبة ، رحمون ، و طبني ، 2019، صفحة 198)
- ✓ تخفيف القلق إزاء توفير الأمن في مجال الغذاء ، الماء و الطاقة. (قحام و شرقرق، 2016، صفحة 442)

2.1 الامن البيئي:

مفهوم الامن البيئي:

يعتبر الأمن حاجة نفسية و مادية تحتاج إليها الإنسانية و هو نقيض للخوف و يعبر عن حالة الاطمئنان و الراحة، و هو العامل الجوهري الذي يخلد الوجود الإنساني في حياة كريمة و أمنة، و هو الهاجس الذي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقه بمختلف الوسائل من اجل تحقيق الاستمرارية. (مخلوفي ، 2019، صفحة 19)

أما عن كلمة بيئة فهي تعني المكان الملائم و المناسب لأنشطة الإنسان المختلفة و لاستمرار معيشته. (بن رجم و بوعجينة ، 2013/2012، صفحة 24)

كما عرفها المؤتمر الدولي للبيئة بستوكهولم سنة 1972:

"أن البيئة مجموعة من النظم الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى ، و التي يستمدون منها زادهم و يؤدون فيها نشاطهم" (ابراهيم، 2002، صفحة 18)

اما نحن فنستخدم في كتاباتنا مصطلح البيئة و التي تتطابق مع المصطلح الفرنسي Environment و التي تعني الظروف الطبيعية و كذلك الكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان. (بن رجم و بوعجينة ، 2013/2012، صفحة 24)

إن ظهور فكرة الأمن البيئي زادت من تطوير مفهوم الأمن التقليدي الذي كان يعبر عن شعور الإنسان بالطمأنينة و السكينة و عدم الخوف من كل أذى إلى الطمأنينة اتجاه البيئة و هو أن يشعر الإنسان بأنه يعيش في بيئة لا تؤثر عليه سلبا و بإمكانه التمتع بالحياة في أحسن الظروف، فالإنسان لديه الحق في أن يشعر بالطمأنينة على البيئة التي يعيش فيها و على الموارد الطبيعية التي يزخر بها، و بالتالي فإن الأمن البيئي تنتقل من مرحلة الفكر النمطي إلى مرحلة الأولوية القصوى في صدارة الاهتمامات الدولية و انشغالات الأفراد و المؤسسات. (غنيم ، 2018، صفحة 9)

إن مصطلح الأمن البيئي مفهوم جديد أستحدث في حقبة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الإسكندنافية، حيث تمت الإشارة إلى أن مشاكل البيئة التي تواجها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي و العالمي ، و قد تم التأكيد على أنه من الصعب المحافظة على أمن الدولة دون تحقيق الأمن البيئي (عماري، 2017، صفحة 6)، و هنا يمكن اعتبار الأمن البيئي عملية تهدف لإيجاد حلول للمشكلات البيئة بغية تحقيق الأمن القومي للدولة (مخلوفي ، 2019، صفحة 21)، و من هنا نستنج بان البيئة يمكن أن تكون قاسم مشترك للتعاون بين الدول لحمايتها، كما يمكن أن تكون سببا للنزاع بين الدول، و هنا تأخذ هذه القضية عدة أبعاد و التي تتمثل في امن البيئة، امن الأفراد، امن الدول و امن النظام الدولي. (Philipe, 2005, p. 378)

كما يتفاوت مفهوم الأمن البيئي عند المهتمين بهذا المجال من أكاديميين و سياسيين ، فكل واحد منهم نظر إلى الأمن البيئي من زاوية معين ، و تتمثل وجهات هذه النظر في:

- ✓ إما أن تكون الأخطار التي تهدد البيئة خارج نطاق و إرادة الإنسان كالكوارث الطبيعية.
- ✓ إما أن تكون بسبب الإنسان نفسه سواء بسبب الجهل أو سوء التسيير. (W.Chris , 2000, p. 14)

و يعني الأمن البيئي أيضا ضمان توفر الموارد البيئية اللازمة و الضرورية لحياة الإنسان من أجل البقاء و دون أن يكون مصدر تهديد و خطر على حاضره و مستقبله (عماري، 2017، صفحة 6)، و

بالتالي فإن مصطلح الأمن البيئي يجمع بين مفهوم الأمن و مفهوم البيئة ، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية و تأثيرها سلبا على البيئة و هذا من جهة، و من جهة أخرى فهو يشير إلى الأزمات و الكوارث التي تسببها البيئة و ما لها من أثار على سلبية على الإنسان و بالتالي وجود علاقة تأثير متبادل بين الإنسان و البيئة. (دير، 2014، صفحة 25)

مقاربات لدراسة الأمن البيئي.

و تتمثل في ثلاثة مقاربات:

أ – تأثيرالأنشطة الإنسانية على البيئة : و يسمى أحيانا بالأمن الإيكولوجي، حيث ترى هذه المقاربة بأن العمليات و النظم الإيكولوجية يجب أن تؤمن و تعتبر أن التهديد الأساسي لسلامة و توازن النظام الإيكولوجي هو النشاط الإنساني.

ب – مقاربة الأمن الوطني: حيث يعتبر التغيير البيئي تهديدا أمنيا للدولة فالتدهور البيئي يمكن أن يكون سببا في نشوء النزاع و الحروب بين الدول أو بين الجماعات داخل الدولة و هذا ما يمس بأمن و استقرار الدولة.

ج – مقاربة الأمن الإنساني: تتخذ هذه المقاربة من الإنسان مرجعية أمنية، و تعتبر التغيرات البيئية تهديدا لحياة الإنسان و كرامته، و أن كانت مقاربة الأمن الوطني قد ساهمت في توسيع مفهوم الأمن من خلال اعتبار إن البيئة قضية أمنية، فإن مقاربة الأمن الإنساني قد ساهمت في شكل كبير في توسيع و تعميق دراسات الأمن البيئي من حيث الوحدات المرجعية المعتمدة في الدراسات الأمنية. (بوسطيلة ، 2013، صفحة 97)

أنواع فروع الأمن البيئي.

هناك عدة فروع للأمن البيئي و التي تكمل بعضها من أجل تحقيقه و التي تتمثل في:

- ✓ **الأمن البيئي الغذائي :** يعتبر ضبط اقتصاديات البيئة من الآليات الفعالة لتحقيقه.
- ✓ **الأمن البيئي الهوائي :** لتحقيقه يجب التقليل من الصناعات التي تلوث الهواء.
- ✓ **الأمن المائي :** لتحقيقه ينبغي ترشيد استعمال المياه.
- ✓ **الأمن الصحي :** لتحقيقه ينبغي الاعتناء بالبيئة.
- ✓ **الأمن الاقتصادي :** لتحقيقه ينبغي ضبط النشاط الاقتصادي الصديق للبيئة.
- ✓ **الأمن البيئي المجتمعي:** لتحقيقه يجب وضع آليات لتحسين جودة المعيشة. (مخلوفي ، 2019، صفحة 28)

دور الاقتصاد الأخضر في محاربة التدهور البيئي.

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة و البيئة و التنمية المستدامة من جهة أخرى ، وذلك باعتماد سياسة اقتصادية فعالة للحفاظ على البيئة و الحد من تدهورها نتيجة للتغيرات البيئية و المناخية من جهة، و المشاريع الغير مستديمة و التي لا تراعي البيئة من جهة أخرى، و من أهم الفوائد البيئية جراء الاستثمار في الاقتصاد الأخضر و التي تتمثل في:

- ✓ خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
- ✓ تحسين استخدام الموارد من خلال تخضير القطاعات الاقتصادية.
- ✓ حماية التنوع البيولوجي و وقف استنزاف الغابات و الثروة السمكية. (نصبة ، رحمون ، و طبني ، 2019، صفحة 197)
- ✓ تقليص حجم النفايات من اجل الحفاظ على بيئة صحية، إضافة إلى الحفاظ على نذره الموارد الطبيعية، و هذا ما يجنب هذه الأخيرة التنافس و النزاع عليها مستقبلا بين الدول. (W.Chris , 2000, p. 14)

2. قطاعات الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

سوف نتناول في هذا الفصل عرض الإمكانيات القطاعية التي تزخر بها الجزائر و التي تضمن لها النجاح في الاستثمار في الاقتصاد الأخضر من أجل ضمان الأمن البيئي، و تتمثل هذه القطاعات في الطاقات المتجددة، الفلاحة و الصيد البحري و إعادة رسكلة النفايات.

1.2 قطاع الطاقات المتجددة:

إن إنتاج الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر استخدام الوقود الأحفوري، و يودي إلى تخفيف آثار تغير المناخ، حيث أن استخدام الطاقة الأحفورية حاليا يؤدي إلى انبعاث غازات الاحتباس الحراري، كما لا يجب هدر هذه الطاقة لأنها ليست دائمة و بالتالي فإن الطاقات المتجددة تمثل فرصا اقتصادية جيدة، و تشمل مصادر الطاقة المتجددة على مصدريين رئيسين:

- ✓ **المصادر التقليدية (طاقة الكتلة الحية):** و تعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية (البيوماس) و الغاز الحيوي (البيوجاز) و تشمل المخلفات العضوية النباتية و الحيوانية التي يمكن معالجتها باستخدام التخمير البكتيري أو الاحتراق الحراري.
- ✓ **المصادر الجديدة:** مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الماء و حرارة الأرض الجوفية. (نجوى ، سمير ، و محمد ، 2013، الصفحات 439–440)

في هذا الاطار تسعى الجزائر الى تخفيض الانبعاثات الغازية المتسببة في الاحتباس الحراري في أفق 2020-2030 بموجب اتفاق باريس حول الطاقة الموقع في 2015 و الذي يهدف إلى الحفاظ على معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض تحت 2 درجة مئوية.

و في تصريح لوكالة الانباء الجزائرية أشارت الجهة الجزائرية المختصة في مشروع "كليما ساوث" ممثلة في السيدة غالية بن زويش مديرة فرعية للبيئة و التنمية المستدامة في وزارة الشؤون الخارجية المشاركة في الاجتماع السادس للجنة تسيير المشروع المنعقد يومي 29 و 30 مارس بالعاصمة الأردنية أن الجزائر عرضت في 2015 مساهمتها الوطنية التي تتوقع تخفيض من 7 % إلى 22% من انبعاثات الغاز المتسببة في الاحتباس الحراري.

و حسب المساهمة الجزائرية فإن الجزائر تلتزم بتخفيض الانبعاثات الغازية المتسببة في الاحتباس الحراري ب7 % ابتداء من سنة 2020 باستعمال وسائل وطنية من خلال نشاطات تهدف إلى احداث انتقال طاقوي و تنوع اقتصادي و يمكن لهذا التخفيض أن يبلغ 22% في أفق 2030 شريطة ان تتلقى الجزائر دعما دوليا. (وكالة الانباء، 2021)

كما أطلقت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة و تبني حلول شاملة و مستدامة من أجل المحافظة على البيئة و الاحتفاظ بالمصادر الطاقوية الأحفورية، و مدة هذا البرنامج تمتد من **2015** إلى غاية **2030** و بسعة إنتاجية قدرها **22** جيغا واط منها **12** جيغا واط موجهة للإستهلاك الداخلي و **10** جيغا واط موجهة للتصدير. (عمراوي ، جمعة ، و كعواش ، 2018، صفحة 3)

و تشير التقديرات إلى أن الاستثمار في هذا المشروع سيمكن الجزائر من تحقيق نسبة إنتاج **27** من الكهرباء من الطاقات المتجددة، و إذخار **300** مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. (عمراوي ، جمعة ، و كعواش ، 2018، صفحة 4)

تغطية **40%** من احتياجات البلاد من الكهرباء (**37%** من الطاقة الشمسية و الضوئية و **3%** من طاقة الرياح)، و الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية بحوالي **50%** سنة **2020** و **80%** سنة **2030**. (الأمم المتحدة ، صفحة 9)

إن الانطلاق في مشاريع ضخمة مثل هذه يتطلب ميزانيات كبيرة و توفير بنية تحتية ضخمة مثل شبكات تنقل الطاقة من الجنوب إلى الشمال بالإضافة إلى توفير موارد بشرية مؤهلة لذلك.

2.2 قطاع الفلاحة و الصيد البحري.:

أ –قطاع الفلاحة:

تعتبر الزراعة القطاع الإنتاجي الأهم أيضا لتحقيق النجاح في مجال الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، و دعم سبل المعيشة في الريف و دمج سياسات محاربة الفقر ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية، و استعمال التكنولوجيات الزراعية، و مواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر و إزالة الغابات، و الزحف العمراني العشوائي، و تأكل التربة و فقدان التنوع البيولوجي. (نجوى ، سمير ، و محمد ، 2013، الصفحات 439–440)

فالجزائر تملك مساحة زراعية كلية تقدر ب **42.89** مليون هكتار صالحة للزراعة، أي ما يعادل 18% من المساحة الكلية للجزائر، و تشكل الأراضي الزراعية المروية منها 1.214 مليون هكتار (فضيل ، 2018/2017، صفحة 283)و العالم بأسره يمتلك 40 مليون هكتار و إذا ما قمنا بعملية استصلاح الأراضي يصبح لنا **100** مليون هكتار صالحة للزراعة، إضافة إلى وجود الجزائر ضمن نقطة التقاء الخطين، و لها مناخ أربعة فصول و هذا ما يعطي جودة للمنتجات الزراعية و هي غير مضادة للأكسدة و يضمن لها المنافسة في التجارة الدولية. (بختاوي، 2020)

و إذا ما رجعنا إلى تقييم برامج الإنعاش (2001 – 2014) في رفع معدل النمو في الجزائر فإننا نجد أن قطاع الفلاحة قد استحوذ على نسبة 8.81% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام و كان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 6.95% و هذا ما يبين ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، و بالتالي لم يساهم هذا القطاع لا في خلق الثروة و لا في توظيف المواطنين و زاد من تبعية الجزائر الغذائية خاصة مع ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في العالم (حبيب و زقرير، ديسمبر ، صفحة 118)، و بالتالي فبالرغم من امتلاك الجزائر لمقومات كبيرة في المجال الزراعي إلا أن هذا القطاع لم يصل إلى المستوى المأمول.

كما يجب التنويه لنقطة مهمة و هي ان ظاهرة التصحر في الجزائر اصبحت قضية استعجالية نظرا لتهديدها للنجال السهبي الواسع و التي تعتبر المنطقة الرعوية العالية الجودة في البلاد، حيث تبلغ المساحات المهددة 13.820.530 هكتار أي ما يعادل 69% من مساحة السهوب، و هنا وجب على الجزائر تشجيع مشاريع التشجير و تطوير الغابات و اعادة بعث مشروع السد الاخضر من جديد. (بوسكار، 2016/2015، الصفحات 156 - 157)

كما تبقى الجزائر أيضا متأخرة في مجال الزراعة البيولوجية و التي لا تشغل سوى **700** هكتار مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و 330 ألف هكتار بتونس. (الأمم المتحدة ، صفحة 12)

كما يواجه هذا القطاع تحديا في كيفية المضي قدما من أجل تشجيع التنمية الزراعية و تحسين المحاصيل المحلية و التي تتطور ببطء و لا تمكنها من عكس الوضعية نحو تحكم أفضل في الواردات و كذلك العقبات المناخية، بالإضافة إلى عجز وحدات الإنتاج و التي تعاني من عبء اقتصادي و بالتالي ضعف القدرات التنافسية، و من أجل تحقيق النتائج المرجوة و تغطية الطلب المحلي خصوصا الحبوب يجب تثمين الأراضي الزراعية و توسيع المساحات المروية و إدماج الأسمدة و البذور المعتمدة و تعزيز المكننة. (المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، 2015، صفحة 67)

كما يجب أيضا تشجيع البحوث الزراعية و التي يكمن لها أن تساهم في زيادة الإنتاج خصوصا في الفروع الاستراتيجية مثل الحبوب، اللحوم الحمراء، مشتقات الحليب و البقوليات، و إعطاء أيضا أهمية بالغة و خاصة لتكوين الشباب و تسهيل الاستفادة من الأراضي الزراعية و مرافقتهم في مشاريعهم الاستثمارية و في مكننة القطاع، إضافة إلى تنظيم الأسواق الفلاحية و الصناعة الغذائية. (المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، 2015، صفحة 68)

ب – قطاع الصيد البحري.

يعتبر قطاع الصيد البحري في الجزائر من القطاعات الاقتصادية و الاستراتيجية، و تتوفر الجزائر على ثروات طبيعية متجددة، فعلاوة على المنتجات الزراعية، هناك منتجات الصيد البحري و تربية المائيات (الصيدية و.، 2007/2003، صفحة 4)

كما يمثل قطاع الصيد البحري مجالا للتقدم و التنمية و مصدرا للازدهار الاقتصادي، كما يعمل على استحداث العديد من مناصب الشغل و توفير ألاف الأطنان من المنتجات الصيدية للسوق الاستهلاكية. (الصيدية و.، 2007/2003، صفحة 7)

كما يتوفر هذا القطاع على ثروة هائلة تتمثل في:

- ✓ مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني و توفر حوالي **9.2** مليون هكتار لممارسة الصيد البحري .
- ✓ واجهة بحرية يتعدى طول ساحلها **1.280**كم.
- ✓ مخزون صيدي يقدر ب **500.000** طن.
- ✓ مخزون هام من الأسماك المهاجرة الكبيرة، و أنواع أخرى من الأسماك ذات القيمة التجارية العالية (الأسماك البيضاء، القشريات، الأصداف).
- ✓ مخازن هامة من المرجان الأحمر و الاسفنجيات.
- ✓ حوالي **600** نوع من الطحالب البحرية التي يمكن تثمينها عبر تربية المائيات.

- ✓ هياكل قاعدية مشكلة من **10** موانئ مختلطة، **20** ميناء صيد و ملجأ صيد.
- ✓ أسطول للصيد البحري متكون من **2.661** وحدة. (الصيدية و.، 2007/2003، صفحة 17)

كما أن العوامل المناخية لا تعيق بشكل كبير نشاط الصيد البحري، فعدد أيام الإبحار تقدر بمعدل 201 يوم و هذا يمثل مؤشرا إقتصاديا مقبولا. (الصيدية و.، 2007/2003، صفحة 17)

كما يوفر الموقع الجغرافي للساحل ذرائع هامة للصيد البحري و تربية المائيات، فالساحل الجزائري يتميز بمواقع معتبرة و متنوعة و هي ثروة طبيعية لا يستهان بها و التي تتمثل في:

- ✓ خلجان صغيرة.
- ✓ مناطق رطبة ساحلية بمياه عذبة.
- ✓ أعماق رملية و موحلة و حصوية.
- ✓ سواحل رملية و صخرية. (الصيدية و.، 2007/2003، صفحة 7)

أما فيما يخص المسالة التجارية فان موقع الجزائر قريب من المحيط الأطلسي، و بالتالي يعتبر هذا الموقع الجيو استراتيجي امتيازا بالنسبة لنشاط الصيد البحري أو التجارة البحرية و هذا ما يفرض إتباع سياسة شراكة مع الدول المطلة على المحيط الأطلسي. (الصيدية و.، 2007/2003، صفحة 7)

في هذا السياق أطلقت الدولة برنامجا طموحا لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات **(2015 – 2020)** و الذي ينبثق من رؤية إستشرافية لأفاق **2030**، و الذي يهدف إلى:

- ✓ المساهمة الفعالة في توطيد الأمن الغذائي المستديم.
- ✓ توفير منتجات ذات نوعية للمستهلك مع المحافظة على الثروات الصيدية في إطار الصيد المسؤول.
- ✓ تنمية و تعزيز قدرات منظومة الإنتاج الوطني و المحلي.
- ✓ مضاعفة الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن.
- ✓ المحافظة على **80** ألف شغل و خلق **40** ألف منصب شغل جديد.
- ✓ **600** مشروع لتربية المائيات. (وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، الصفحات 7–9)

على الرغم من كل الإمكانيات و الجهود المبذولة إلا أن الصيادون لا يزالوا يعانون من ضعف مردودية وحدات الصيد بسبب الضعف النسبي لإنتاج السمك، و الذي هو راجع إلى عوامل عديدة منها ما هو مرتبط بوسائل و إمكانيات الصيد المادية المتاحة في القطاع (الهياكل، الأدوات و التجهيزات)، بالإضافة إلى التلوث الذي يؤثر على المستوى البيولوجي الأمثل، و هذا ما يستدعي بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين مستوى الإنتاج، كما يستدعي الأمر أيضا العمل على البحث عن

مصادر إنتاج جديدة من خلال التكوين، التجديد و البحث عن تقنيات الاستكشاف و الصيد. (غانية و قدري ، 2016، صفحة 70)

3.2 إعادة رسكلة النفايات:

من متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أيضا الإدارة الرشيدة للنفايات، و ذلك للحد من ثلوث البيئة و المحافظة عليها لتحقيق التنمية المستدامة و ضمان الأمن البيئي، و يقصد بإعادة رسكلة النفايات بأنها عملية إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى و منها إعادة تدوير الورق، البلاستيك و المخلفات المعدنية و النفايات العضوية و تحويلها إلى طاقة و أسمدة، و بالتالي تحسين الوضع الاقتصادي و البيئي و رفع المستوى الصحي و الاجتماعي، (نجوى ، سمير ، و محمد ، 2013، صفحة 441) و بالتالي أصبح ينظر إلى الرسكلة على أنها استراتيجية تعمل على دعم الاقتصاد باعتبارها موارد اقتصادية و تعمل على حماية البيئة في ان واحد. (بن يزة و سغيري ، 2019، صفحة 54)

بلغ حجم النفايات سنويا في الجزائر **13.5** مليون طن منها **46%** قابلة لإعادة التدوير وبزيادة سنوية في نشوئها تبلغ نسبة 3 %، و تتكون هذه النفايات من مواد مختلفة وبنسب متباينة حيث تشكل المواد الغذائية والمخلفات العضوية أكبر نسبة إذ تبلغ 73 % من الحجم الإجمالي للنفايات وهي تتكون من الورق بنسبة 5,2 الى 7 %، الزجاج 1 %، المعادن 2 % وأخرى من 11% الى 13% ، ويتم التخلص من النفايات في الجزائر بطرق مختلفة الا أن من 60 الى 65 % منها تلقى في مكبات مكشوفة وعشوائية، و من 5 الى 10 % يتم التخلص منها بطرق أخرى كالحرق في حين لا تتم معالجتها بالطرق العلمية والتكنولوجية سوى بنسبة 1% سماد و2,5% عن طريق الطمر، و هكذا فإن الجزائر لا تلجأ الى إعادة التدوير الا بنسب ضعيفة مما يفوت عليها فرص تحقيق المكاسب والفوائد الاقتصادية الكثيرة لهذه العملية، (بوسكار، 2016/2015، صفحة 166) فحسب كاتبة الدولة المكلفة بالبيئة فإن الجزائر تفقد **300** مليون يورو سنويا بسبب عدم اعتماد نشاط إعادة تدوير النفايات، (الأمم المتحدة ، صفحة 13)

و يتسم نشاط جمع و تدوير النفايات في غالبيته بأنه نشاط غير مهيكل و تبقى مشاركة القطاع الخاص فيه جد محدودة. (الأمم المتحدة ، صفحة 13)

3.بعض النماذج الدولية الناجحة في مجال الاقتصاد الاخضر:

قد يقول البعض منا ان لكل دولة نموذجها الخاص بها في مجال التنمية و ان لكل دولة خصوصيتها المادية و الطبيعية و الثقافية، هذا صحيح لكن هذا لا يمنع من الانفتاح على تجارب الاخرين بغية الاستفادة منها من اجل تصور استراتيجية للنهوض بقطاع الاقتصاد الاخضر في

الجزائر من اجل ضمان البيئي، و نحاول باختصار شديد عرض بعض التجارب المختلفة و التي تتمثل في:

1.3 نموذج المانيا في الطاقات المتجددة:

تعتبر دولة المانيا احدى النماذج الدولية في الاستثمار في الاقتصاد الاخضر خاصة في مجال الطاقة النظيفة، بالرغم من الظروف البيئية التي تعيشها، حيث تتساقط الامطار على مدار السنة بالإضافة الى ان السحب تجب الشمس لمدة تقارب ثلثي ساعات النهار، الا ان المانيا استطاعت ان تصبح اكبر مولد للطاقة من ضوء الشمس في العالم.

ان هذا النجاح في مجال الطاقة الشمسية ساعدته عدة عوامل يمكن الاستفادة منها و التي تتمثل في:

- ✓ تكييف المنظومة القانونية و مرونتها: و ذلك من خلال قانون مصادر الطاقة المتجددة الصادر بشهر ابريل عام 2000، حيث يهدف هذا الاخير الى التصدي للتغيرات المناخية و الحد من الاعتماد على الوقود الاحفوري و رفع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة الى 20%.
- ✓ الاهتمام بمجال البحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة: تحتوي مؤسسات التعليم العالي في المانيا ما يقارب 144 تخصص في مجال الطاقات المتجددة و من اشهرها على سبيل المثال لا الحصر جامعة الدنبورغ، جامعة كاسل و جامعة مونستر. (ساندي، 2021)

2.3 نموذج دولة سنغافورة في محاربة غاز ثاني اكسيد الكربون:

تكمنت سنغافورة من خفض الانبعاثات الملوثة بنسبة2% على الرغم من نمو اقتصادها بمعدل 5.7%، و قد ساهمت سياسة التشجير و حماية الغابات في خفض هذه الانبعاثات بنسبة 0.5%.

و قد تمكنت سنغافورة من تحقيق ذلك من خلال تحديد استعمال العربات الخاصة عبر رفع تكلفة استعمال العربات و فرض رسوم اضافية لتخليص المدن من الازدحام، و في مقابل ذلك تم تطوير انظمة النقل مع الاستعمال المكثف للحافلات و القطارات العمومية، كما اطلقت برامج تشجير في وسط جزيرة سنغافورة باتجاه الشمال الغربي و خاصة في بوكيت باتوك و حول خزانات المياه.

3.3 تجربة الصين في الثورة الخضراء:

نظرا للعبء الديمغرافي الذي تعاني منه الصين، كان لزاما عليها ان تضع استراتيجية زراعية تنموية لتلبية حاجيات سكانها و كان الحل في تنفيذ فكرة الثورة الخضراء و التي تم تنفيذها عبر مرحلتين:

- ✓ المرحلة الاولى (1950-1987): في هذه المرحلة تم تقسيم البلد الى بلديات شعبية و هي مؤسسات اقتصادية و ادارية، تكون فيها ملكية الارض و وسائل الانتاج ملكية جماعية على النمط الاشتراكي.
- ✓ المرحلة الثانية (ما بعد 1987): في هذه المرحلة تراجعت فكرة البلديات الشعبية نتيجة اتباع اصلاحات بدأت بتفكيك الاراضي الجماعية لصالح الاراضي العائلية و من تم العودة الى الملكية الخاصة.

بفضل هذه الاستراتيجية تم تشغيل نحو 23% من حجم اليد العاملة و توفير 21% من الناتج الداخلي الخام، و قد ذلك في الرفع من الانتاج الموزع على ثلاثة مواقع رئيسية: تربية الماشية غرب الصين، زراعة القمح و الذرة في الشمال الشرقي و زراعة الارز في الجنوب الشرقي، كما تشمل المساحات الشرقية على زراعات اخرى متنوعة بالإضافة الى القطن و الشاي، و بهده الجهود احتلت الزراعة في الصين المراتب العالمية الاولى محققة بذلك الاكتفاء الذاتي. (اسماعيل، 2012، الصفحات 197- 198)

4.3 تجربة السويد في ادارة النفايات:

بدأت الجهود الأولى لتحويل النفايات إلى الطاقة في وقت مبكر من منتصف القرن العشرين مع تنفيذ سياسة إعادة التدوير من خلال تحويل نفاياتها إلى طاقة، حيث خفضت السويد انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بمقدار 2.2 مليون طن في السنة. بين عامي 1990 و2006، كما انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 34 ٪، ومن المتوقع أن تنخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 76 ٪ بحلول عام 2020، مقارنة بمستويات عام 1990.

جعلت السويد إعادة التدوير سهلًا، بحيث يمكن العثور على محطة إعادة التدوير على بعد 300 متر من أي منطقة سكنية، وهناك حوافز يتم الحصول عليها كمكافأة لاستخدام آلات إعادة التدوير المجاورة. (environeur، 2012)

و تستثمر البلديات السويدية بشكل فردي في التقنيات لجمع النفايات، مثل المكانس الكهربائية الآلية في المجمعات السكنية، مما يزيل الحاجة لسيارات جمع ونقل النفايات، إضافة إلى أنظمة الحاويات تحت الأرض لتوفير مساحات الطرق والتخلص من الروائح الكريهة. (ارقام، 2021)

خاتمة:

في ضوء ما تقدم من أفكار و تحليل فقد تم التوصل إلى إثبات صحة الفرضيات المقترحة و التي تتمثل في:

أولا - ضمان الأمن البيئي مرتبط بالاستثمار الناجح لمشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

ثانيا - يتحقق الأمن البيئي في الجزائر من خلال الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة و التي تتمثل في الطاقات المتجددة، الفلاحة و الصيد البحري و إعادة رسكلة النفايات.

و عليه يمكننا الإجابة على الإشكالية المقترحة و القول بأن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة و البيئة و التنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسة اقتصادية فعالة للحفاظ على البيئة و الحد من تدهورها نتيجة للتغيرات البيئية و المناخية من جهة، و المشاريع الغير مستديمة و التي لا تراعي البيئة من جهة أخرى.

و من خلال إثبات الفرضيات المقترحة يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- ✓ لقطاع الاقتصاد الأخضر في الجزائر إمكانيات مهمة جدا تضمن الأمن البيئي و تنوع الاقتصاد الوطني و تخلق مناصب الشغل و تقضي على الفقر.
- ✓ إن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر لا يضمن الأمن البيئي فقط و إنما يضمن أيضا الأمن الغذائي، المائي، الصحي، الاقتصادي و المجتمعي و التي تعتبر الأبعاد الرئيسية للأمن الإنساني ككل.

أمام حتمية ضمان الأمن البيئي و تحقيق التنمية المستدامة و تنويع الاقتصاد الوطني، فإنه يتحتم على الجزائر الاستثمار في القطاعات الصديقة للبيئة و التي تتمثل في الطاقات المتجددة، الفلاحة و الصيد البحري و إعادة تدوير النفايات، و لكن من خلال قراءتنا المتواضعة فإنه على الرغم من الإمكانيات الكبيرة للجزائر للاستثمار في الاقتصاد الأخضر و رغم الجهود المبذولة إلا أنها لا تفي بالغرض لا من ناحية ضمان الأمن البيئي و لا لتنويع الاقتصاد الوطني و لذا نقترح بكل تواضع ما يلي:

- تشجيع الابتكار التكنولوجي و البحث و التطوير و تثمين الرأس المال الطبيعي.
- وضع دليل يوضع المهن المطلوبة للاستثمار في الاقتصاد الأخضر حتى تكون أكثر وضوحا و معروفة.
- تكييف برامج التعليم العالي و التكوين المهني مع متطلبات وظائف الاقتصاد الأخضر.
- الرفع من حجم التمويل البنكي للمؤسسات الناشئة التي تستثمر في قطاعات الاقتصاد الأخضر.
- ترقية مناخ الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأخضر من خلال توفير درجة عالية من الشفافية، و تسهيل أداء الأعمال، و ضمان الحرية الاقتصادية.

المراجع:

1. Karen , C. (2008). Defining The Green Economy : A Primer On Green Economic Development Center For Community Innovation.
2. Philipe, l. (2005). *Protection de l'environnement et la relations internationales : les défis de l'écopolitique mondiale*. Paris: éditions dalloz armand colin.
3. United Nations, E. (2014). *using indicators for green economy policymaking*.
4. W.Chris , K. (2000). *Understanding Environmental Security: A Military Perspective Distribution Availability Of Report* (Unlimited ed.)..
5. ابراهيم مزاري فضيل . (2018/2017). السياسات الزراعية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: 1962-2016(أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر(3)، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية .
6. ابراهيم عماري. (2017). دور الوقف المائي في تفعيل الأمن البيئي المستدام. ، *الملتقى الدولي الثالث: رهانات الأمن البيئي و التنمية المستدامة في التشريعات الوطنية و المواثيق الدولية*. الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية.
7. ارقام ,م .(13 05 ,2021) .، *كيف تخلصت السويد من كل قمامتها بإعادة التدوير* Récupéré sur . https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/459749
8. الأمم المتحدة ,ا .(s.d.). *الاقتصاد الأخضر في الجزائر :فرصة لتنويع الإنتاج الوطني و تحفيزه* Récupéré sur https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge-algeria_ar.pdf .
9. الجزائرية وكالة الانباء. (13 05, 2021). تم الاسترداد من https://www.aps.dz/ar/economie
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي. (2015). *تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي*.
11. السعيد بختاوي. (13 03, 2020). *امكانيات الجزائر الزراعية لا مثيل لها في العالم*. تم الاسترداد من ttps://www.youtube.com/watch?v=AxfDbN8w3N8ا
12. الصيدية ,ا .ا & .,الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .(s.d.). *2003/2007* .
13. امينة دير. (2014). ، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي (مذكرة ماجستير). بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية .
14. حياة برحمون. (ديسمبر , 2016). الاقتصاد الأخضر: مسار لتحقيق التنمية المستدامة –تجربة الإمارات. *معارف*(21).
15. ربيعة بوسكار. (2016/2015). مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي(اطروحة دكتوراه). جامعة محمد خبضر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
16. سارة مخلوفي . (2019). ، دور الحوكمة البيئية العالمية في تحقيق الأمن الإنساني(مذكرة ماستر). جامعة ام البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية .

17. ساندي ,و .(13 05 ,2021) .*الاقتصاد الاخضر و اثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول :دراسة حالة مصر*Récupéré sur https://democraticac.de/?p=47167 .
18. سعيد عبد المالك غنيم . (2018). الأمن البيئي من منظور القانون الدولي العام. *المؤتمر العلمي الخامس: القانون و البيئة* . جامعة طانطا.
19. سلمان عيسى ابراهيم. (2002). *تلوث البيئة أهم قضايا العصر : المشكلة و الحل*. القاهرة: دار الكتاب للطبع و النشر.
20. سمرة بوسطيلة . (2013). الأمن البيئي: مقاربة الأمن الإنساني(مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر(3)، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية .
21. سمية عمراوي ، خير الدين جمعة ، و محمد كعواش . (ديسمبر , 2018). توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة: نماذج لمؤسسات خضراء. *مجلة نماء للاقتصاد و التجارة*(04).
22. عبد الهادي مختار . (جوان , 2017). الاقتصاد الأخضر و رهان التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية*(09).
23. فتيحة الجوزي، و حميدة بوزيدة . (2018). الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر. *مجلة المستقبل الاقتصادي*(06).
24. كافي ,ف & .,هماش ,ل ,2017) .ديسمبر .(، الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي بديل لتحقيق التنمية المستدامة :عرض التجارب الدولية .*اقتصاديات الاعمال و التجارة*.
25. كريمة حبيب ، و عادل زقرير. (ديسمبر). ، إشكالية تنويع الاقتصاد الوطني و إرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش و الرؤية الجديدة للنمو في أفاق 2030م. *مجلة نماء للاقتصاد و التجارة*(04).
26. لحبيب تابثي، و نصيرة بركنو. (2014). دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء و المساهمة في الحد من الفقر. *الملتقى الدولي: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة*. جامعة الجزائر3.
27. محمد بن قانة اسماعيل. (2012). *اقصاد التنمية (نماذج – نظريات – استراتيجيات)*. عمان: دار اسامة للنشر و التوزيع.
28. مسعودة نصبة ، رزيقة رحمون ، و مريم طبني . (2019). الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة، 04*(02).
29. منى بن رجم ، و صليحة بوعجينة . (2013/2012). متطلبات الامن البيئي العالمي: التحديات و الرهانات(مذكرة ماستر). جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية.
30. منيرة سلامي، و منى مسغوني. (2011). ، إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر.*الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات*. جامعة ورقلة.
31. موقع environeur. (13 05, 2012). *من النفايات الى الثروة: اعادة التدوير في السويد*. تم الاسترداد من https://environeur.com/ar/articles

32. نذير غانية ، و صلاح الدين قدري . (ديسمبر , 2016). ، إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية: مقاربة ميدانية تحليلية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*(05).

33. هارون سمر . (دسيمبر , 2019). الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين. *مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، 06*(02).

34. وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية. (2007/2003). *الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و الموارد الصيدية*. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

35. وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري. (بلا تاريخ). ، *مخطط تنمية شعب الصيد البحري و تربية المائيات*. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

36. وهيبة قحام، و سمير شرقرق. (ديسمبر, 2016). الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية و خلق فرص العمل: مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية و المالية*.

37. يزيد تقرارت، احمد رشاد مرداسي ، و صبرينة بوطبة . (ديسمبر , 2018). الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح الثلوث. *مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية*(08).

38. يوسف بن يزة ، و وهيبة سغيري . (2019). الإدارة الرشيدة للنفايات: نحو مفهوم أشمل للاستدامة البيئية. *المجلة الجزائرية للامن الانساني، 04*(02).

39. يوسف جمال الدين نجوى ، احمد اكرم سمير ، و حنفي حسن محمد . (يونيو, 2013). الاقتصاد الأخضر المفهوم...و المتطلبات في التعليم. *العلوم التربوية، 01*(03).